

أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين -

The impact of the electronic tax system on increasing the effectiveness of fiscal control in Algeria - a field study of a sample of tax inspectors and controllers

أمال حداد¹، ناصر شارفي²

¹، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة لونيبي علي البلدية 02 (الجزائر)، (Ea.haddache@univ-blida2.dz)

²، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة لونيبي علي البلدية 02 (الجزائر)، (Nacer_charfi@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2022/03/15؛ تاريخ القبول: 2022/04/29؛ تاريخ النشر: 2022/06/18

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر وذلك في إطار مواصلة مشروع عصنة الإدارة الجبائية؛ حيث تطرقت الدراسة إلى الجانب النظري لكل من الرقابة الجبائية والنظام الجبائي الإلكتروني، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاستعانة باستبيان قمنا بتوزيعه على عينة من موظفي القطاع من مفتشين ومراقبين جبائيين، ثم معالجة وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني في تحسين أداء الرقابة الجبائية، حيث أن تطبيق هذا النظام الإلكتروني سيساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية آليات الرقابة الجبائية وتسهيل إجراءاتها ويقلل من الغش والتهرب الضريبي وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي وتفايدي وتخفيض عدد المنازعات الجبائية.

الكلمات المفتاح: رقابة الجبائية؛ إدارة الجبائية؛ نظام جبائي الكتروني.

تصنيف JEL: K34

Abstract: This study aims to know the impact of the application of the electronic tax system on increasing the effectiveness of fiscal control in Algeria, within the Framework of continuing the project of modernising the tax administration; Where the study touched on the theoretical side of each of the fiscal control and the electronic tax system, while in the practical side, a questionnaire was used that was distributed to a sample of sector employees, including inspectors and tax observers, then processing and analysing the results using the SPSS statistical program.

The study concluded that there is an impact of the electronic tax information system in improving the performance of the tax control, as the application of this electronic information system will contribute significantly to raising the effectiveness of the tax control mechanisms, facilitating their procedures, reducing fraud and tax evasion, and thus increasing tax collection and avoiding and reducing the number of tax disputes.

Keywords: Tax control; Fiscal administration; Electronic tax system .

Jel Classification Codes : K34

*المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

يعتبر النظام الجبائي من أهم الأنظمة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل اقتصادها لما لها من دور كبير في توفير إيرادات مالية معتبرة للخزينة العمومية تمكنها من تغطية العديد من النفقات، ونتيجة لذلك وفي إطار التقدم التكنولوجي السريع والمستمر الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الالكترونية والذي أصبح ضرورة واجبة التطبيق في كل القطاعات والميادين بما في ذلك القطاع الضريبي قامت الدولة الجزائرية بمسيرة هذه التطورات العالمية من أجل تفعيل نظامها الجبائي من خلال وضع استراتيجية واضحة المعالم في إطار مشروع العصرية، حيث أن فعالية أداء الإدارة الجبائية تعتمد أساسا على فعالية ونجاعة نظامها الرقابي. لذا قامت بالاعتماد على أساليب وتقنيات من شأنها تطوير الرقابة الجبائية وبالتالي محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي. وتعتبر تقنية الحصول على المعلومات وتوظيفها بشكل جديد اعتمادا على تكنولوجيات المعلوماتية ونظم الاتصالات الحديثة أهم وسيلة لذلك من خلال تبني نظام جبائي الكتروني فعال يتسم بالفعالية والشفافية ورقمنة جميع العمليات الجبائية والذي يسهر على جمع استغلال وتوظيف واسترجاع المعلومات بالشكل الذي يساهم في تحسين أداء الرقابة الجبائية وتطوير عملياتها ناهيك عن سرعة معالجة ملفات المكلفين بالضريبة وطلباتهم، إضافة إلى انتقال المعلومات وتبادلها آليا بين مصالح الإدارة الجبائية وخارجها لتسهيل الإجراءات الضريبية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير النظام الجبائي الالكتروني على زيادة فعالية أداء الرقابة الجبائية ؟

فرضيات الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- تملك الإدارة الجبائية المتطلبات التأهيلية والوظيفية والمرتبطة بنظام المعلومات والبيانات المحاسبية والتي يجب توفرها لنجاح تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية في الإدارة الجبائية.
- تطبيق النظام الجبائي الالكتروني يساهم بشكل كبير في تحسين أداء الرقابة الجبائية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الوقت الحاضر، حيث يعتبر النظام الجبائي الالكتروني وسيلة فعالة في تطور النظام الضريبي في الجزائر وضرورة ملحة فرضتها التحولات والتطورات التكنولوجية في العالم، وتأتي هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة هذا النظام الالكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية من خلال محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبيين وتسهيل المعاملات بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- دراسة مفهوم الرقابة الجبائية ، أشكالها وأهدافها.
- التعرف على النظام الجبائي الالكتروني " جبائتك " في إطار مواصلة مشروع العصرية.
- إبراز أهمية هذا النظام الالكتروني في الإدارة الجبائية ومدى مساهمته في تفعيل آليات الرقابة الجبائية وتحسين أدائها.

منهجية الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي بالتطرق إلى كل المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة. أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة ثم معالجتها وتحليل النتائج المحصل عليها بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة بمثابة القاعدة التي يتم الاعتماد عليها في وضع المعالم الأساسية للموضوع وتحديد بيئة الاختبار والبحث حيث تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة ومن أهم هذه الدراسات نجد:

- دراسة الباحثان بن عمارة منصور وتومي سمية بعنوان: فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الاستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية، حيث تناولت هذه الدراسة سبل تفعيل نظام الرقابة الجبائية من خلال تطبيق وسائل العصرنة خاصة التركيز على التكنولوجيا العصرية وضرورة توفرها والسهر على ملائمة التشريعات القانونية لبرامج العصرنة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تسهيل العمل الرقابي مرتبط بتوجه الجزائر نحو عصرنة القطاع الضريبي وهذا بدوره سيخفض من الضغط الكبير الذي يعاني منه المراقبين الجبائيين ويسهل عملهم، بالإضافة إلى ضرورة تطوير نظام معلوماتي جبائي وتطبيقه على مجال واسع في مختلف الإدارات الجبائية لتسهيل المعاملات الجبائية (بن عمارة و تومي، 2018)
- دراسة الباحثان بن عبو الجليلي وقوراري أسماء تحت عنوان: التوجه نحو الإدارة الالكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية وذلك على مستوى الإدارة الجبائية من منطلق تبنيتها للتكنولوجيا الرقمية في تعاملاتها وتقديم خدماتها، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق الإدارة الالكترونية من أجل تحسين جودة الخدمة للمكلفين ورفع الكفاءة وفعالية الأداء. (بن عبو و قوراري، 2020)
- دراسة الباحثان سحنون فاروق ولعربية محمد: عنوانها دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، تناولت هذه الدراسة مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين الامتثال الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة في مجال العصرنة لترقية الحس الضريبي لازالت الإدارة الجبائية تواجه صعوبة في تحصيل الدين الضريبي الناتج عن الرقابة الجبائية حيث أن درجة الالتزام لدى المكلفين بدفع الضريبة لم تصل درجة الامتثال التام، ولذلك لابد من تكثيف الجهود أكثر لتحقيق الأهداف المسطرة (سحنون و لعربية، 2021).

1.I- نظرة عامة حول الرقابة الجبائية:

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم الوسائل القانونية التي تم تسخيرها للإدارة الجبائية من أجل حماية أموال خزينة الدولة وذلك بالقضاء على كل أشكال الغش والتهرب الضريبي.

1-1-I مفهوم الرقابة الجبائية: يمكن تحديد مفهوم الرقابة الجبائية من خلال التعاريف التالية:

- هي فحص لتصرّيات وسجلات ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الضريبية. (كردودي، 2011، صفحة 47)
- هي تشخيص لمحتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الاثباتات والتصرّيات (Hamini, 2001, p. 172)
- وتعرف الرقابة الجبائية أيضا على أنها: الوسيلة التي تحقق مبدأ المساواة أمام الضريبة تجاه الأشخاص الذين لا يمثلون لواجباتهم الجبائية وأقل مما يجب. (La lettre de la DGI. N58, 2012, p. 08)
- التعريف القانوني حسب المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية والتي تعرف الرقابة الجبائية كما يلي: تراقب الإدارة الجبائية التصرّيات والمستندات المستعملة لغرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة. كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها. (المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية، 2019، صفحة 9)

1.I-2 أشكال الرقابة الجبائية:

- تأخذ الرقابة الجبائية عدة أشكال كما حددها التشريع الجبائي وتتمثل فيما يلي: (ولهي و بن عثمان، 2017، الصفحات 148-149).
- الرقابة العامة: تتم هذه الرقابة على شكل فحص تمهيدي للتصرّيات وهي تنجز دون تنقل للأعوان خارج المصلحة أو إجراء أبحاث خاصة وتتم على مستوى مصالح الضرائب وهي على نوعين:
 - الرقابة الشكلية: تتم على مستوى مفتشي الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وهي تهدف إلى:
 - التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.
 - التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصرّيات.
 - محاولة حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال التصرّيات.
- الرقابة على الوثائق: تعني مجموعة الأعمال المنجزة والتي من خلالها تقوم مفتشيات الضرائب المعنية بانتهاج فحص انتقادي للتصرّيات والوثائق اعتمادا على المعلومات المكونة للملف الجبائي، وبصفة خاصة تلك التي تمثل زيادة في رقم الاعمال، إذ تقارن كل محتويات التصرّيات

بالوثائق الملحقة به ومجموع المعلومات التي هي بحوزة المصلحة، والتي تتحصل عليها من مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة مع المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة على الوثائق، وذلك في إطار حق الاطلاع المخول لها.

- **الرقابة المعمقة:** ويقصد بها المراقبة التي تتضمن الفحص النقدي للتصريحات الضريبية المكتتبه من طرف المكلفين ومدى تجانسها مع الوثائق والمعلومات التي في حوزة إدارة الضرائب أو الناتجة عن المراقبة والبحث المعمق والدقيق للوضعية الضريبية للمكلف من أجل استدراك التهرب الضريبي وهو استمرار للرقابة على الوثائق ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الرقابة:
الرقابة على المحاسبة: هو مجموع العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة ورفض محاسبته والتأكد من مطابقتها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها.
الرقابة المصوبة: هذا النوع يسمح لأعوان الإدارة الجبائية بإجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.
الرقابة المعمقة لجمال الوضعية الجبائية الشاملة: هي مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام، ويستلزم هذا الإجراء مقارنة المداخل المصرح بها بالمداخل المستنتجة من وضعية أملاك المكلف حالة خزنته وكذا المتعلقة بسباق الحياة لسائر أفراد أسرته.

- **الرقابة الفتوية:** وتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية للولاية ومراكز الضرائب وهي تتعلق بمراقبة تصريحات المكلفين الخاصة بالمعاملات التي ترتبط بالعقارات المبنية وغير المبنية فيما يخص البيع والمبادلة ونقل الملكية وعمليات الإيجار (بوابطة، 2021، صفحة 56)

I.1-3- أهداف الرقابة الجبائية:

تسعى الرقابة الجبائية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي: (بلواضح و سعيدي، 2014، صفحة 35)

- **الهدف القانوني:** يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف العمليات المالية الخاصة بالمكلفين مع القوانين الجبائية المختلفة والأنظمة الضريبية، لذا وبناء على ذلك تقوم هذه الرقابة على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة على ارتكاب أية مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الضريبية.
- **الهدف الإداري:** تؤدي الرقابة الجبائية دورها للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل كبير وحيوي في زيادة الفعالية والأداء، حيث تعمل على تحديد الانحرافات والتجاوزات وكشف الأخطاء مما يساعد الإدارة الجبائية على معرفة وتقييم أدائها والقيام بالإجراءات التصحيحية وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجم عن ذلك .
- **الهدف المالي والاقتصادي:** ضمان دخول أكبر إيرادات للخزينة العمومية من خلال قمع الغش والتهرب الضريبي من جهة وزيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام من جهة أخرى وبالتالي المساهمة في التنمية.
- **الهدف الاجتماعي:** يتمثل في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان منافسة نزيهة بين المتعاملين من خلال توسيع نطاق الرقابة الجبائية لتشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين. (عوادي، رحال، و عيدة، 2019، الصفحات 76-77)

I.2- النظام الجبائي الالكتروني "جبائتك":

ستتطرق إلى أهم المراحل التي جاء من خلالها هذا النظام وأبرز الأهداف والنتائج المتوقعة:

I.2.1- إنشاء النظام الجبائي الالكتروني: (la lattré de la DGI .N85, 2017, p. 7)

يعتبر إدراج تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة أساسية في استكمال برنامج التحديث والعصرنة وهو ما يتطلب تكيف التشريعات الضريبية من أجل التوجه نحو تقنية إزالة الطابع المادي وتنظيم الدخول الالكتروني للنظام المركزي، ولذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجهها هذه الإدارة باعتبارها محور رئيسي لميزانية الدولة. وعلى هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب لتنفيذ نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها.

تم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات.

تحقيقاً لهذه الغاية تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي من أجل دعم المديرية العامة للضرائب لإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة للإدارة الجبائية والنتائج المنتظرة من جهة وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى.

في النهاية أسفرت جميع الخطوات الإدارية والتقنية إلى تكليف شركة إسبانية للإدماج " إندرا سيستماس (Indra-sistemas) قصد اقتناء ووضع نظام معلومات جبائي، وبالفعل تم إنشاء نظام جبائي الكتروني يسمى " جبايتك " .

يتشكل هذا المشروع من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان.

وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (SAP-ERP) يتشكل من عدة وحدات ومدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية مع برمجية العناصر الآتية: (بلاغ موقع المديرية العامة للضرائب العصرية، 2021)

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي.
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

I.2-2- أهداف مشروع النظام الجبائي الالكتروني: (بلاغ موقع المديرية العامة للضرائب العصرية، 2021)

- يهدف المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء، لكن هذا التنظيم الجديد يتطلب، من الآن فصاعداً، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم، كما يتطلب أيضاً التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وألية. لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة، ولقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، أي أن الشروط المبينة أدناه قد توفرت
- تكوين الأعوان الجبائيين في كيفية استعمال الإعلام الألي والحبكات المعلوماتية القاعدية، (MS Office, Word, Excel)
 - تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب.
 - وضع منظومة شبكية من نوع البريد الالكتروني والانترنت.
 - إدخال الانترنت في المصالح الجبائية.
 - توحيد العمل الجبائي في إطار ما يسمى بالشباك الوحيد.

I.2-3- النتائج المتوقعة من تطبيق النظام المعلوماتي الجبائي الالكتروني:

- تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي: (بلاغ موقع المديرية العامة للضرائب العصرية، 2021)
- التقليل من حجم كثافة المهام التي يقوم بها الأعوان، من خلال أتمتة جميع إجراءات معالجة البيانات المتعلقة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛
 - نزع الطابع المادي عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي وهذا من خلال تألية هذه العمليات؛
 - ولوج جميع الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة الخاضعة للرقابة؛
 - التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات مابين المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛
 - تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛
 - تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسة استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛
 - مركزية قاعدة البيانات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم؛ بالمهام المسندة إليهم المنوطة بهم؛

- برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة المحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية، ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- تقليص مدة معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، والتخفيض في التكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛
- إدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد.

I.3- مساهمة النظام المعلوماتي الجبائي في تفعيل آليات الرقابة الجبائية :

I.3.1- التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية في إطار برنامج عصنة الإدارة الجبائية:

تتركز حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية نتيجة لذلك يتعين عليه السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملياتية بعقد يتقيدان به. في هذا الصدد، يعتبر البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق الاطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة كل هذه الأهداف تتبعها التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية كما يلي: (7, p. N64, 2012, la lattré de la DGI))

- **الأبحاث الجبائية الخارجية:** إن البحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضع بين أيدي المصالح العملياتية، من أجل تسخير في البرمجة وتنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية، ولهذا ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الاطلاع، حق إجراء التحقيق وحق المعاينة.
- **عقلنة برمجة الرقابة الجبائية:** تخضع المعلومات الجبائية الخارجية التي ترسلها المصالح العملياتية بمديرية الأبحاث والتدقيقات إلى تحليل المخاطر لتحقيق برمجة منتقاة وهادفة، بناء على الملاحظات والسلوكيات الاحتمالية بما يتركز إسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية على الأدوات ذات مصداقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية وتحليل المخاطر، إضافة إلى إحصاء النسيج الجبائي ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات.
- **تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق:** وضع استراتيجيه الرقابة الجبائية يتطلب تغيير في اختيار نوعية الرقابة المتبعة، حسب الرهانات الجبائية، وعليه فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب أن تخص عملية المراقبة العامة للمحاسبة رهانات مالية كبيرة وحالات التهرب الجبائي، والتحقيق المصوب في المحاسبة على وجه الخصوص حالات طلبات استرداد الرسم على القيمة المضافة، أما التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، حالات عدم التوافق في نتائج المقارنة بين، من جهة، المداخل المصرح بها من قبل الأفراد ومن جهة أخرى، لممتلكاتهم ووضعيتهم المالية وعناصر طريقة المعيشة، فضلا عن ذلك، يتوجب على الإدارة المركزية والمصالح العملياتية التقيد بعقد بينهما.
- **تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية:** تهدف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث والتدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية حيث تم وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات.
- **إنجاح عملية تطوير تعداد المحققين كما ونوعا:** تهدف الإدارة الجبائية إلى تعزيز تعداد الموظفين المعنيين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجع، وفيما يخص المحققين الآخرين فسوف يتم تكوينهم عبر ملتقيات من أجل تحسين كفاءاتهم.

I.3.2- تفعيل آليات الرقابة الجبائية الالكترونية في ظل تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني:

في إطار تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني تم إدراج العمل بالرقابة الجبائية الالكترونية حيث صدر في قانون المالية 2022، تعدل أحكام المادتين 18 و20 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يلي: (المادة 07 من قانون المالية 2022)

المادة 18: يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحا صناعية وتجارية، أن يكتتبوا، وفقا للشروط نفسها المنصوص عليها في المواد 151 و152 مكرر و152 من هذا القانون بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة، التصريح الخاص بمبلغ نتيجتهم. ويتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للهيكل المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائتك"، اكتتاب كشف تلخيصي سنويا يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة،

المادة 20: يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 18 من هذا القانون، أن يحسبوا محاسبة نظامية، طبقاً لأحكام المادة 152، وعليهم أن يقدموها، عند الاقتضاء، عند كل طلب، لأعوان الإدارة الجبائية، وهذا طبقاً للتنظيم الساري المفعول .

المادة 151 مكرر: يتعين على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، أن يكتبوا الكترونياً وقبل 20 يوم ماي كحد أقصى كشفاً تلخيصياً سنوياً يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، إن عدم اكتتاب الكشف التلخيصي السنوي الكترونياً أو الاكتتاب المتأخر أو اكتتاب كشف يحتوي على بيانات لا تتوافق مع تلك المدرجة في التصريح السنوي للنتائج، يؤدي إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 192 مكرر من هذا القانون (المادة 151 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022)

I. 3-3- الغرامات الجبائية:

- **العقوبات الجبائية بسبب عدم التصريح بالكشف التلخيصي:**
تفرض غرامة جبائية بنسبة 25 % تحسب على النتيجة الجبائية المصرح بها، دون أن تتعدى هذه الغرامة مبلغ 1000000 دج في حالة عدم اكتتاب الكشف التلخيصي السنوي الكترونياً قبل تاريخ 20 ماي على الأكثر.
وفي حالة تسجيل عجز في الميزانية الجبائية المصرح بها، تطبق غرامة قدرها 100000 دج.
كما تطبق على مبلغ الغرامة الجبائية الأولى زيادة بنسبة 35 % في حالة عدم اكتتاب الكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء أجل 30 يوماً ابتداء من تاريخ استلام الإخطار الرسمي.

- **عقوبات إدراج بيانات خاطئة في الكشف التلخيصي السنوي:**
يترتب على اكتتاب كشف يحتوي على بيانات مختلفة عن تلك الواردة في التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، تطبيق غرامة جبائية بقيمة 10000 دج لكل بيانات غير مطابقة، دون أن يتعدى إجمالي مبلغ الغرامات الجبائية المطبقة 100000 دج (المادة 21 من قانون المالية 2021)

II - الطريقة والأدوات :

يتضمن هذا المحور تقديم مجتمع وعينة الدراسة إضافة إلى عرض كل الأدوات الإحصائية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

II . 1- تقديم مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الموظفين الذين يعملون في الإدارات الجبائية ويقومون باستخدام نظام المعلومات الجبائي الالكتروني كما يملكون الخبرة في مجال تطوير وتحسين العمل الرقابي حيث تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة من مفتشين ومراقبين جبائيين.

ولجمع البيانات تم توزيع استمارات الاستبيان على أفراد العينة المدروسة وبعد تجميعها قمنا بتبويب البيانات المحصلة وتفرغها في برنامج spss ثم تحليل المخرجات بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي بهدف معرفة الاتجاه العام للدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1.79-1)	(2.59-1.80)	(3.39-2.60)	(4.19-3.40)	(5-4.20)

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي، الخوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2008، ص 540

II . 2- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

- **صدق أداة الدراسة:** قصد التحقق من الصدق الظاهري لمحتوى الاستبيان، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال الجبائية لتحكيمه وإبداء آرائهم حول مدى صحته وملائمته للموضوع الذي خصصت من أجله وعليه تمت الاستجابة لملاحظاتهم وذلك من خلال إجراء مايلزم من تصحيح وتعديل والتوصل للاستبيان النهائي.
- **ثبات أداة الدراسة:** لقياس مدى ثبات الاستمارة والتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، تم استخدام اختبار ألفا-كرونباخ وقد كانت النتائج المتحصل عليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج معامل الثبات والصدق ألفا كرونباخ لمحاو الدراسة:

محاو الاستمارة	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ)
المحاو الاول	8	0.689	0.830
المحاو الثاني	8	0.723	0.850
الاستبيان ككل	16	0.715	0.845

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ثبات الدراسة ألفا كرونباخ للاستبيان ككل مرتفع حيث بلغ 0.715 وهي نسبة أكبر من المقبولة إحصائيا 0.60، وهذا يدل على أن الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في الدراسة. أما معامل الصدق (الجذر التربيعي Alpha Cronbach) لكل المحاو فقد بلغ 0.845 أي أن الدراسة ثابتة وصادقة بمعنى أنها صالحة للقياس.

III- النتائج ومناقشتها:

سنتناول في هذا المحاو عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان ثم مناقشة واختبار الفرضيات والنتائج المتوصل إليها:

III. 1- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة :

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

شهادة مهنية	ليسانس	ماستر	دراسات عليا	المجموع
8	12	14	6	40
20	30	35	15	100
النسبة(%)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V26

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن أفراد العينة تتوزع بحسب المؤهل العلمي إلى أربع فئات، يحتل فيها حاملي شهادة الماستر المرتبة الأولى بنسبة 35 %، تم تليها فئة حاملي شهادة الليسانس بنسبة 30 %، في حين بلغت نسبة حاملي الشهادات المهنية 20 %، أما حاملي الشهادات العليا فقد بلغت نسبتهم 15 %.

تشير النتائج أن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي الشهادات الجامعية بنسبة 80% مما يزيد من جودة النتائج المتحصل عليها ويعطي مصداقية أكبر لها، كل هذه المؤشرات والنسب تدل على أن المؤهل العلمي مهم جدا من أجل استخدام النظام الجبائي الالكتروني والتحكم في تسير كل الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة والذي يساهم في زيادة فعالية الرقابة الجبائية الالكترونية، وهذا ما يجعلنا نعتمد على إجاباتهم في التحليل.

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية

مراقب الضرائب	مفتش الضرائب	مفتش رئيسي للضرائب	مفتش قسم الضرائب	مفتش مركزي للضرائب	المجموع
3	4	17	7	9	40
5	15	40	17.5	22.5	100
النسبة(%)					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V26

يتضح لنا من خلال الجدول أن اغلب المستجوبين هم المفتشين الرئيسيين للضرائب بنسبة 40 %، تليها فئة المفتشين المركزيين في المرتبة الثانية بنسبة 22.5 %، في حين بلغت نسبة مفتشي أقسام الضرائب 17.5 %، أما فئة مفتشي الضرائب فقد بلغت نسبتهم 15 %، وفي المرتبة الأخيرة نجد فئة مراقبي الضرائب بنسبة 5 %

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

أقل من 5	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	المجموع
----------	-------------------	------------------	----------------	---------

التكرار	سنوات	11	12	15	40
النسبة(%)	2.5	27.5	30	40	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن أكثر فئة من المستجوبين هي من أصحاب الخبرة المهنية التي تتجاوز خبرتهم 15 سنة بنسبة 40 %، وأن نسبة 30 % من ذوي الخبرة المهنية التي تزيد عن 10 سنوات وتقل عن 15 سنة، في حين بلغت منهم الفئة التي تزيد عن 5 سنوات وتقل عن 10 سنوات نسبة 27.5 %، تليها في الأخير الفئة الأخيرة الأقل من 5 سنوات بنسبة 2.5 %، كل هذه البيانات تدل أن أغلب المستجوبين لديهم خبرة مهنية تؤهلهم للإجابة على الاستبيان وتقديم إجابات دقيقة بحكم خبرتهم وتجربتهم الكافية والمعرفة الجيدة بالنظام المعلوماتي الجبائي الإلكتروني والنظام الرقابي وهذا ما يجعلنا نعتمد على إجاباتهم في تحليل نتائج الدراسة.

III. 2- عرض وتحليل نتائج الدراسة :

III. 2- 1- تحليل نتائج المحور الأول: في هذا الجزء قمنا بتحليل فقرات المحور الأول من الاستبيان والذي يتعلق بالفرضية الأولى التي تنص على مدى توفر متطلبات تطبيق نظام الرقابة الجبائية الإلكترونية في الإدارة الضريبية، وقد جاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (06): واقع ومتطلبات تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية في الإدارة الضريبية:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	تسعى الإدارة الجبائية لتطبيق الرقابة الإلكترونية بدلا من الرقابة التقليدية	4.27	0.78	موافق جدا
2	تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية الكترونية لتطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية.	3.83	0.98	موافق
3	تقوم الإدارة الجبائية بتكوين الموظفين المتخصصين في تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية.	3.80	0.99	موافق
4	يتمتع مستخدمو النظام الجبائي الإلكتروني المتطور بالكفاءة المهنية اللازمة لتطبيق الرقابة الجبائية بفعالية.	3.93	1.18	موافق
5	يفتقر هذا النظام لقاعدة بيانات الكترونية تساهم في كشف المتهربين وتطوير عمليتي الرقابة والتحصيل.	3.75	1.05	موافق
6	انعدام ثقافة التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى أغلب المكلفين يؤدي إلى عدم الوصول إلى رقابة جبائية فعالة.	3.93	1.02	موافق
7	تقوم الإدارة الجبائية بتوفير ميزانية خاصة لتطوير برامج الرقابة الجبائية الإلكترونية.	3.43	1.01	موافق
8	تعمل الإدارة الجبائية على تطوير البنية التحتية بمصالحها باقتناء أحسن البرمجيات المستعملة في الرقابة الجبائية.	3.50	1.03	موافق
	نتائج المحور الأول	3.80	0.56	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV26

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يتضح لنا أن قيمة المتوسط الحسابي للمحور الأول قد بلغت 3.80 وانحراف معياري يقدر ب 0.56 مما يعني أن الاتجاه العام هو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي أي أن آراء العينة اتجهت نحو عبارة موافق، حيث تملك الإدارة الجبائية بعض المتطلبات التأهيلية والوظيفية المرتبطة بنظام المعلومات والتي يتوجب توفرها لنجاح تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية في الإدارة الجبائية أولها القيام بتعديلات تنظيمية وهيكلية تواكب رقمنة النظام الجبائي كما أنه يجب القيام بدورات تكوينية للموظفين المتخصصين في تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية لتطوير وتحسين عملهم ومستوى أدائهم كما يتطلب توفير ميزانية خاصة لتطوير برامج الرقابة الجبائية الإلكترونية إضافة إلى العمل على تطوير البنية التحتية بمصالحها باقتناء أحسن البرمجيات المستعملة في الرقابة الجبائية..

III. 2-2- اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على مدى توفر متطلبات نجاح تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية في الإدارة الجبائية.

H0: لا تملك الإدارة الجبائية المتطلبات التأهيلية والوظيفية والمرتبطة بنظام المعلومات والبيانات المحاسبية والتي يتوجب توفرها لنجاح تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية.

H1: تملك الإدارة الجبائية المتطلبات التأهيلية والوظيفية والمرتبطة بنظام المعلومات والبيانات المحاسبية والتي يتوجب توفرها لنجاح تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية.

الجدول رقم (07) : نتائج اختبار الفرضية الأولى:

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة sig	قرار اختبار الفرضية
					H1 H0
3.80	0.56	39	8.93	0.00	مقبولة مرفوضة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم الآراء تتجه نحو عبارة موافق لأن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ 3.80، كما قدرت قيمة t المحسوبة 8.93 وكذا مستوى الدلالة sig= 0.00 أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الإدارة الجبائية تملك المتطلبات التأهيلية والوظيفية والمرتبطة بنظام المعلومات والبيانات المحاسبية والتي يتوجب توفرها لنجاح تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية.

III. 2-3- تحليل نتائج المحور الثاني: في هذا الجزء قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني من الاستبيان والذي يتعلق بالفرضية الثانية التي تنص على مدى مساهمة النظام الجبائي الالكتروني في تحسين أداء الرقابة الجبائية ، وقد جاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (08): مساهمة النظام الجبائي الالكتروني في تحسين أداء الرقابة الجبائية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	يعد مشروع النظام الجبائي الالكتروني أداة فعالة في مجال تكنولوجيا المعلومات لتطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية وللتأكد من صحة وجودة التصريحات الجبائية.	4.25	0.89	موافق جدا
2	يساعد النظام الجبائي الالكتروني على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية لفعالية أكثر في الرقابة والتحصيل.	4.42	0.71	موافق جدا
3	تطبيق برامج الرقابة الالكترونية في الإدارة الجبائية يساهم في تقليص الأخطاء وسرعة إنجاز الأعمال ودقتها.	4.45	0.67	موافق جدا
4	يساعد النظام الجبائي الالكتروني الإدارة الجبائية في ممارسة عملية التدقيق والرقابة الجبائية بنجاحة.	4.00	0.87	موافق
5	تجسيد مشروع النظام الجبائي الالكتروني يساعد في الحد من التهرب والغش الضريبيين مما يرفع من كفاءة الرقابة الجبائية.	4.13	0.82	موافق
6	يؤدي تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية إلى تطوير وتحسين عمل الموظفين ومستوى أدائهم	3.58	1.01	موافق
7	يهدف مشروع النظام الجبائي الالكتروني إلى تحقيق الشفافية وتحسين جودة الرقابة الجبائية.	4.22	0.78	موافق جدا
8	يساهم النظام الجبائي الالكتروني في تقريب الإدارة الجبائية أكثر من المكلفين وإحلال الثقة المفقودة.	3.83	0.87	موافق
	نتائج المحور الثاني	4.08	0.48	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV26

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نجد أن قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثاني قد بلغت 4.08 وبانحراف معياري يقدر ب 0.48 مما يعني أن آراء العينة اتجهت نحو عبارة موافق مما يتضح لنا أن تبني النظام الجبائي الالكتروني يساهم في زيادة فعالية أداء الرقابة الجبائية والتقليل من ظاهري الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي تحسين مردودية التحصيل الجبائي، حيث أن تطبيق برامج الرقابة الالكترونية في الإدارة الجبائية يساهم في تقليص الأخطاء وسرعة إنجاز الأعمال ودقتها. كما يساعد هذا النظام على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية وبالتالي تحقيق فعالية أكثر في الرقابة والتحصيل، إضافة إلى تحقيق الشفافية وتحسين جودة الرقابة الجبائية وبالتالي تقريب الإدارة الجبائية أكثر من المكلفين وإعطاء الثقة المفقودة لكن بالرغم من كل ذلك لازالت الإدارة الجبائية تواجه عدة نقائص في مجال الرقمنة إضافة إلى نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين لذا يجب العمل على تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة من خلال نشر الوعي الضريبي أكثر في الجزائر.

III-2-4- اختبار الفرضية الثانية :

نصت الفرضية الثانية على مدى مساهمة النظام الجبائي الالكتروني في تحسين أداء الرقابة الجبائية وعليه فإن:

H0 : تطبيق نظام المعلومات الجبائي الالكتروني في الإدارة الجبائية لا يساهم في تحسين أداء الرقابة الجبائية.

H1 : تطبيق نظام المعلومات الجبائي الالكتروني في الإدارة الجبائية يساهم في تحسين أداء الرقابة الجبائية.

الجدول رقم (09) : نتائج اختبار الفرضية الأولى:

قرار اختبار الفرضية		مستوى الدلالة sig	القيمة المحسوبة T	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
H1	H0					
مقبولة	مرفوضة	0.00	13.98	39	0.48	4.08

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV26

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الإجابات تتجه نحو عبارة موافق لأن قيمة المتوسط الحسابي تقدر ب 4.08، كما قدرت قيمة t المحسوبة 13.98 وكذا مستوى الدلالة $\text{sig} = 0.00$ أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن العمل بنظام المعلومات الجبائي الالكتروني يساهم في تحسين أداء الرقابة الجبائية في الجزائر.

IV- الخلاصة :

من خلال هذه الورقة البحثية نستخلص أن تطبيق النظام الجبائي الالكتروني والعمل به في الإدارة الجبائية في الجزائر أصبح ضرورة ملحة فرضتها التطورات والتحولات التكنولوجية كونه يساعد في زيادة فعالية الرقابة الجبائية ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي إضافة إلى التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالخاضعين للضرائب والتنقل الآلي للبيانات والمعلومات داخل مصالح الإدارة الجبائية وخارجها لتسهيل الإجراءات الجبائية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة وهذا يؤدي إلى تفادي كثرة المنازعات الجبائية والأخطاء الإدارية. وعليه وبناء على ما تضمنته هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- يتوجب على الإدارة الجبائية توفير مجموعة من المتطلبات التأهيلية والوظيفية والتكنولوجية لنجاح تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية.

- الإدارة الجبائية حققت قفزة نوعية من خلال اعتمادها على الوسائل الرقمية الحديثة في زيادة فعالية أداء الرقابة الجبائية ومحاربة التهريب الضريبي بهدف ترسيخ الشفافية والوعي الضريبي للمواطنين.
 - التوجه نحو رقمنة النظام الجبائي الإلكتروني يساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية وكفاءة الأعوان المراقبين وزيادة التحصيل الجبائي وتفادي وتخفيض عدد المنازعات الجبائية.
 - يعمل النظام المعلوماتي الإلكتروني بتطوير وتحسين مختلف خدمات الإدارة الجبائية خاصة المتعلقة بالرقابة الجبائية أهمها سرعة معالجة ملفات المكلفين وطلباتهم.
 - بالرغم من كل المجهودات التي تبذلها الجزائر في سبيل تحقيق رقمنة كل مراكز الضرائب إلا أنها مازالت تعاني من العديد من النقائص في مجال الرقمنة .
- نتائج الدراسة التطبيقية:
- توجد دلالة إحصائية على أن الإدارة الجبائية تملك المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 للنظام الجبائي الإلكتروني في تحسين فعالية الرقابة الجبائية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الافتراضات:

- انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يتم تقديم بعض الافتراضات أو التوصيات، والتي نوجزها فيما يلي:
- تزويد الإدارة الجبائية بشبكة معلومات الكترونية واسعة بين مستخدمي الرقابة الجبائية لتسهيل عملية تبادل المعلومات وربطها بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية الأخرى وبالتالي توسيع العمل الرقابي وزيادة فعاليته أكثر.
 - الاهتمام بتدريب وتكوين الإطارات المكلفة بالرقابة الجبائية الإلكترونية.
 - ضرورة العمل على تكييف النظام الجبائي الجزائري مع التحولات التكنولوجية الحديثة وتفعيلها لتطوير أساليب الرقابة الجبائية الإلكترونية.
 - تبسيط قوانين التشريع الضريبي حتى يسهل استيعابها والعمل بها من طرف أعوان الإدارة الجبائية والمكلفين.
 - تطوير نظم المعلومات بالشكل الذي يسمح بتحليل تتبع كل العمليات المتعلقة بالرقابة الجبائية.
 - تحسين العلاقة الموجودة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة من خلال نشر الوعي الضريبي أكثر في الجزائر وذلك لتقليل المشاكل الموجودة بين الطرفين والتي أدت إلى زيادة ظاهرة التهريب الضريبي وعدم دفع الضريبة.

- الإحالات والمراجع:

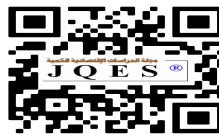
- 1- بن عمارة منصور، وتومي سمية. (2018). فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الاستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية -دراسة حالة الجزائر. مجلة دراسات جبائية. (المجلد 7 العدد 1)، الصفحات 30-58 على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/60845> (تاريخ الزيارة 2022/02/09).
- 2- بن عبو الجليلي، وقوراري أسماء. (2020). التوجه نحو الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية - دراسة حالة مركز الضرائب سعيدة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (المجلد 16، العدد 24). الصفحات 75-84 على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/136431> (تاريخ الزيارة 2022/02/08).
- 3- سحنون فاروق، ولعربية محمد. (2021). دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة - دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف. مجلة دراسات اقتصادية (المجلد 15، العدد 03). الصفحات 509-528 على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/165893> (تاريخ الزيارة 2022/02/09).
- 4- كردودي سهام. (2011). الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار المفيد للنشر والتوزيع. ص 47.
- 5- ولهي بوعلام، وبين عثمان عائشة. (2017). تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء - دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة للفترة (2011 - 2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. (المجلد 10، العدد 17)، الصفحات 146-157 على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17843> (تاريخ الزيارة 2022/01/18).

- 6- بوابطة أميرة. (2021). دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي والحد منها- دراسة حالة تحقيق في ملف جبائي لمديرية الضرائب لولاية تيمسسلت للفترة (2011/ 2014). مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة (المجلد 03، العدد 01). الصفحات 52-67 على الخط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/153179>: (تاريخ الزيارة 2022/01/09).
- 7- بلواضح الجيلاني، وسعيد يحيى. (2014). فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة 2007-2012. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (المجلد 7، العدد 12)، الصفحات 29-45. على الخط : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12901> (تاريخ الزيارة 2022/02/09).
- 8- عوادي مصطفى، رحال ناصر، و عيدة أنور. (2019). الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي- دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بالوادي. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة. المجلد 2 العدد 1 الصفحات 67-84 على الخط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/124133> (تاريخ الزيارة 2022/01/31).
- 9- المديرية العامة للضرائب . (2021). بلاغ موقع المديرية العامة للضرائب العصرية. على الخط <https://mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32> (تاريخ الزيارة 2022/01/09).
- 10- الجريدة الرسمية. العدد 100. المادة 7 من قانون المالية 2022
- 11- المادة 151 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة 2022
- 12- الجريدة الرسمية. العدد 83. المادة 21 من قانون المالية 2021

- 13- Hamini Ahmed. (2001). *Laudit comptable et financier*. Alger: Edition Berti.P172
- 14- La lettre de la DGI. (2012). *Le contrôle fiscal une action constante de l'administration fiscale*,. N58. P 8 . sur la ligne <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi> date de visite 20/ 01/2022
- 15- La lettre de la DGI. (2017). *Le lancement du nouveau système d'information de la DGI(Jibaya'tic)*. N85.P 7 . sur la ligne <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi> date de visite 20/ 01/2022
- 16- La lettre de la DGI. (2012). *Le contrôle fiscal Points d'étapes et orientations stratégiques*,. N64. P 7 . sur la ligne <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi> date de visite 20/ 01/2022

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

أمال حداد، ناصر شارفي (2022)، أثر النظام الجبائي الالكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين-، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08(العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 173-186.



مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).**